دور التدقيق الاجتماعي في فحص الأنشطة الداعمة للرفاهية الاجتماعية بالتطبيق على عينة من الأكاديميين ومراقبي الحسابات في مدينة أربيل

م. شيرزاد أحمد مصطفى
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة صلاح الدين/أربيل
Sherzad.mustafa@su.deu.krd

المستخلص:

تتناول الدراسة دور التدقيق الاجتماعي في فحص الانشطة الداعمة للرفاهية الاجتماعية، ولغرض تحقيق اهداف الدراسة تم اعداد استمارة استبيان الكترونية وعرضها من خلال مواقع التواصل الاجتماعي وتمت الاجابة عليها من قبل 44 مستجيب وتم تحليل الاجابات من خلال البرنامج الاحصائي SPSS، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها ان للتدقيق الاجتماعي دور في فحص الانشطة الداعمة للرفاهية الاجتماعية ، وفي الختام تم عرض مجموعة من التوصيات من اهمها ضرورة قيام الشركات بالتدقيق الاجتماعي لدوره في فحص الانشطة الداعمة للرفاهية الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الاجتماعي، الرفاهية الاجتماعية، الانشطة الاجتماعية.

The role of social auditing in examining the supporting activities for social welfare Applying study to a sample of academics and account auditors in the city of Erbil

Assist. Lecturer: Sherzad Ahmed Mustafa
College of Administration and Economics
Salahaddin University/Erbil

Abstract:

The study deals with the role of social auditing in examining activities supporting social welfare, and for the purpose of achieving the research objectives, an electronic questionnaire form was prepared and presented through social media sites and it was answered by 44 respondents and the answers were analyzed through the SPSS statistical program, and the study reached a set of conclusions from The most important of which is that social auditing has a role in examining activities supporting social welfare. In conclusion, a set of recommendations were presented, the most important of which is that companies undertake social audits because of their role in examining activities in support of social welfare.

Keywords: social auditing, social welfare, social activities.

المقدمة

اقتصر قياس الأداء وتقييمه لعدة سنوات على الجانب المالي فقط مع إهمال التام لباقي الجوانب الأخرى غير المالية مما جعل هذا المفهوم يتعرض لعدة انتقادات لكونه يهتم بتعظيم الأرباح لشركة والمساهمين، ولا يأخذ بعين الاعتبار الأطراف الأخرى ذات المصلحة في نشاط

الشركة منها المجتمع الذي تعمل الشركة في محيطه الى جانب العاملين الذين يعملون لدى الشركة، ومن هنا ولغرض تحقيق انسجام مع المجتمع وارضاء العاملين قامت العديد من الشركات بتقديم انشطة ثقافية وترفيه وصحية وتوفير فرص العمل والمسكن الملائم وغيرها من الانشطة، ولغرض معرفة مستوى اداء هذه الانشطة ينبغي فحصها من قبل شخص مهنى مستقل ومحايد الا وهو المدقق الاجتماعي وذلك من خلال مجموعة من الاجراءات التى تتخذ من قبله لغرض التاكد من مستوى أداء هذه الأنشطة الأجتماعية من قبل هذه الشركة محل التدقيق والتى لها دور في تحقيق الرفاهية الأجتماعية للمجتمع الى جانب العاملين الذين يعملون في الشركة محل التدقيق.

ومن هنا جاءت فكرة الدراسة والذي يهدف الى بيان الدور الذي يقوم به التدقيق الاجتماعي لفحص هذه الانشطة الداعمة او المحققة للرفاهية الاجتماعية.

المبحث الاول: منهجية البحث والدراسات السابقة

أولاَ. منهجية البحث:

مشكلة الدراسة: ان الشركات قد تقوم بتقديم أنشطة إجتماعية للمجتمع الذي تعمل في محيطه وذلك لغرض تحقيق أهداف عدة، ولغرض التاكد من مدى قيام الشركات بهذه الانشطة ظهرت الحاجة الى خدمات لفحص الاداء الاجتماعي لهذه الشركات وتقديم التقارير الملائمة للجهات المعنية وهو ما يطلق عليه بالتدقيق الأجتماعي، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هل ان للتدقيق الاجتماعي دورا في فحص هذه الانشطة الاجتماعية التى تساهم في تحقيق الرفاهية الاجتماعية؟ ويتفرع من هذا السؤال الاسئلة الفرعية التالية:

١. هل ان للتدقيق الاجتماعي اهمية؟
٢. هل ان القيام بالأنشطة الاجتماعية يساهم في تحقيق الرفاهية الاجتماعية؟
٣. هل يمكن من خلال التدقيق الاجتماعي فحص الانشطة الاجتماعية الداعمة للرفاهية الاجتماعية؟

اهمية الدراسة: تنبع اهمية الدراسة كونها محاولة لتسليط الضوء على التدقيق الاجتماعي والذي له دور في فحص الانشطة الاجتماعية والتي بدورها تساهم في تحقيق الرفاهية الاجتماعية للمجتمع الذي تعمل الشركات في محيطه.

اهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى تحقيق اهداف عدة وعلى نحو الآتي:

١. التطرق الى أحد انواع التدقيق الا وهو التدقيق الاجتماعي.
٢. عرض اهم الانشطة التي تقوم بها الشركات والتى تساهم في تحقيق الرفاهية الاجتماعية.
٣. بيان الدور الذي يقوم به التدقيق الاجتماعي في فحص الانشطة الانشطة الاجتماعية.

فرضية الدراسة: تقوم الدراسة على فرضيات التالية:

١. ليس للتدقيق الاجتماعي اهمية.
٢. ليس للأنشطة الاجتماعية دور في تحقيق الرفاهية الاجتماعية.
٣. ليس للتدقيق الاجتماعي دور في فحص الانشطة الاجتماعية الداعمة للرفاهية الاجتماعية.

منهج الدراسة: اعتمد الباحث على المنهج الوصفي في صياغة الجانب النظري للبحث وفي نفس الوقت تم اعتماد المنهج الاستقرائي في الجانب العملي منه.

خطة الدراسة: لغرض انجاز الدراسة وتحقيق اهدافها جرى تقسيم الدراسة الى ست مباحث تناول الاول منه منهجية البحث والدراسات السابقة اما الثاني منه تناول الإطار النظري للتدقيق الاجتماعي فيما تناول الثالث الإطار المفاهيمي للرفاهية الاجتماعية في حين تطرق الرابع منه الى

التدقيق الاجتماعي وفحص الانشطة الاجتماعية أما المبحث الخامس منه تناول الجانب التطبيقي وجاء المبحث الاخير من الدراسة بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

ثانياً. الدراسات السابقة:

- **دراسة (الشملة، ٢٠١٨) بعنوان (ميزانية الموارد البشرية أداة لقياس التدقيق الاجتماعي نموذج مقترح للجامعات):** هدفت الدراسة الى بيان كيفية اعداد ميزانية الموارد البشرية الفعلية والتى يمكن استخدامها في المؤسسات التعليمية وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات من اهمها يمكن الاعتماد على تلك الميزانيات المعدة من قبل تلك المؤسسات كأداة لقياس الاداء الاجتماعي.
- **دراسة (الحايك وآخرون، ٢٠١٥) بعنوان (التدقيق الاجتماعي الداخلي مجالاته ومحددات تطبيقه من قبل المدققين الداخليين دراسة تحليلية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية):** هدفت الدراسة الى التحقق من مدى قيام المدققين الداخليين في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية بمهام التدقيق الاجتماعي، وتوصلت الدراسة الى ان هناك محددات عدة تواجه المدقق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة عند قيامهم بتطبيق مهام ومتطلبات التدقيق الاجتماعي ومن اهمها عدم رغبة الادارة في اصدار تقارير منفصلة عن الاداء الاجتماعي وعدم قناعتها باهمية التدقيق الاجتماعي .
- **دراسة (المطارنة والشرايري، ٢٠١٣) بعنوان (مدى التزام مدققي الحسابات الاردنيين بتدقيق الاداء الاجتماعي في الشركات المساهمة العامة الاردنية):** هدفت الدراسة الى بيان مدى التزام مدققي الحسابات الاردنيين بتدقيق الاداء الاجتماعي في مجال العاملين، جودة المنتج، حماية المستهلك، البيئة، وخدمة المجتمع المحلي، وتوصلت الدراسة الى ان هناك التزاما من قبل مدققي الحسابات الاردنيين بتدقيق الاداء الاجتماعي في مجال العاملين وجودة المنتج وحماية المستهلك بدرجة متوسطة، الا ان التزام المدققين بتدقيق الاداء الاجتماعي في مجال خدمة المجتمع المحلي لم يكن بدرجة كافية.
- **دراسة (شريفة، ٢٠١٣) بعنوان (التدقيق الاجتماعي كأداة فحص الموارد البشرية على مستوى المؤسسات الصناعية الخاصة)** هدفت الدراسة الى ابراز اهمية التدقيق الاجتماعي كوسيلة للتحكم والمراقبة والتشخيص في مجال الموارد البشرية، وقد توصلت الدراسة الى ان التدقيق الاجتماعي للموارد البشرية تعتبر من انجح الوسائل لتحقيق التنمية الشركات، فهو وسيلة قياس وتشخيص واقع العام للشركات فيما يخص الاداء الاجتماعي لها.
- **دراسة (حمدان وعبيد، ٢٠١١) بعنوان (دور المدقق الخارجي في التدقيق الاجتماعي):** هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على التدقيق الاجتماعي وتحديد مدى التزاماتها بمسؤولياتها الاجتماعية ودور المدقق الخارجي بالقيام بالتدقيق الاجتماعي وتم اعداد نموذج لبرنامج التدقيق الاجتماعي، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات من اهمها ان عملية التدقيق الاجتماعي تعد مكملاً للتدقيق المالي وأنها عملية مستمرة لفحص وتحليل وتشخيص الوضع الاجتماعي للشركات.

التعليق على الدراسات السابقة:

من العرض السابق للدراسات التي تناولت مفهوم التدقيق الاجتماعي والعوامل التي أدت الى زيادة الاهتمام به، تبين للباحث ان هذه الدراسات لم تتناول الدور الذي يلعبه التدقيق الإجتماعي كأداة لفحص الانشطة الاجتماعية التى تقوم بها الشركات، وهو ما ستحاول الدراسة الحالية الوصول اليه وذلك من خلال التعمق في مفهومي التدقيق الاجتماعي والانشطة الاجتماعية التى

تقوم بها الشركات والدور التى تقوم به التدقيق الاجتماعي في فحص الانشطة الاجتماعية الهادفة الى تحقيق الرفاهية الاجتماعية.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتدقيق الاجتماعي

أولاً. مفهوم التدقيق الاجتماعي: يعد مصطلح التدقيق الاجتماعي حديث نسبيا حيث ان اول من اشار الى مصطلح التدقيق الاجتماعي في الولايات المتحدة الامريكية هو Howard R. Bowen وذلك في سنة ١٩٥٣ مشيراً الى إنه "طالما ان الشركات تخضع لتدقيق مالي فإنه يجب ان يخضع لتدقيق مستقل فحص أداؤها من وجهة نظر الاجتماعية بواسطة مدققين اجتماعيين"، وأعيد استخدام المصطلح في سنة ١٩٥٨ من قبل Blum Feed الذي ركز على جانبه العلمي فيما يخص وفاء الشركات بمسؤولياتهم الاجتماعية اتجاه الافراد من حيث مدى اشباعهم لحاجاتهم الانسانية ومدى رضاهم عن العمل، وفي بداية السبعينيات من القرن المنصرم اتجهت معظم الهيئات العلمية والمهنية بشؤون المحاسبة والتدقيق والشركات الصناعية بالولايات المتحدة الامريكية الى الاهتمام بالموضوع وفي دراسة اجريت سنة ١٩٧٧ تبين ان العديد من الشركات تقوم بالإفصاح عن بيانات اجتماعية. (سكاك، ٢٠١١: ٢٠٨)

وعند مراجعة الادبيات الخاصة التي تتناول موضوع التدقيق الاجتماعي نلاحظ بان هناك عديد من المنظمات المهنية والباحثين حاولوا التوصل الى مفهوم وتعريف شامل لهذا المصطلح والذي يعتبر الوسيلة او الطريقة التي يتم بها تعزيز الثقة بما تقدمه الشركات من الانشطة للوفاء بمسؤولياتها الاجتماعية، حيث عرف التدقيق الاجتماعي من قبل (Gao and Zhang) بانه عبارة عن عملية فحص منظم للمضمون الاجتماعي للبرامج والأنشطة التي تقوم بها الشركات لغرض تحسين صورتها الاجتماعية امام المجتمع الذي تعمل فيه. (Gao and Zhang, 2006: 731)

كما عرف بانه عبارة عن عملية فحص وجمع أدلة وقرائن بصورة منتظمة لفحص الاداء الاجتماعي للشركة ممثلاً في البرنامج والانشطة الاجتماعية بهدف التوصل الى مدى كفاية وملائمة الافصاح في التقارير الاجتماعية في التعبير عن التزام الشركة بتنفيذ مسؤولياتها الاجتماعية ومدى كفاءة اداء الشركة لهذه المسؤوليات في ضوء المعايير المعتمدة والمقبولة ومدى مساهمتها في الرفاهية العامة للمجتمع. (الحايك وآخرون، ٢٠١٥: ٢٣٨)

ويرى الباحث بان التدقيق الاجتماعي بانه عبارة عن عملية فحص فني محايد للبيانات والمعلومات والقوائم المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية التى تقوم بها الشركات بهدف التاكد من انها تعطي صورة عادلة عن الاداء الاجتماعي للشركة.

ثانياً. متطلبات التدقيق الاجتماعي: من أجل القيام بالتدقيق الاجتماعي يتطلب توفر مجموعة من المتطلبات يمكن تحديدها على النحو التالي: (شراد وصحراوي، ٢٠٢٠: ٣٨) و (الرفاعي والخطيب، ٢٠١٢: ٣٥٢-٣٥٣)

١. وجود نظام خاص بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية: بحيث يهدف إلى قياس المعلومات المتعلقة بالأداء الاجتماعي للشركة وتوصيلها وفي حال غياب هذا المتطلب، ليس بالإمكان تصور إمكانية القيام بالتدقيق الاجتماعي، وان نجاح التدقيق الاجتماعي يتوقف بدرجة كبيرة على طبيعة هذا القياس، فكلما كان القياس كميا أو نقديا كلما كان أدق، أما في حال القياس الوصفي فالدقة سوف تكون اقل إذ لا يتمكن المدقق من إبداء رأيه وبشكل موضوعي عن مدى صحة البيانات، ومدى تعبيرها عن الأداء الاجتماعي للشركة بدقة إذا لم يعبر عنها بشكل نقدي.

٢. توافر معايير محدد للأداء الاجتماعي: لا بد من توافر معايير خاصة بالاداء الاجتماعي لأجل تمكين المدقق من إبداء رأي غير متحيز، وهناك جهات عدة تتولى وضع هذه المعايير وهي غرفة التجارة والصناعة، أو الجمعيات العلمية والمهنية بالاشتراك مع أساتذة الجامعات وغيرها من الجهات، وفي حال غياب مثل هذه المعايير يصعب على المدقق الاجتماعي ابداء رأي حول الاداء الاجماعي للشركة.

٣. وجود اشخاص اكفاء للقيام بالتدقيق الاجتماعي: ينبغي وجود مدققين اكفاء يتمتعون بالاستقلالية للقيام بالتدقيق الاجتماعي الى جانب الالمام والمعرفة بالأنشطة الاجتماعية التي تساهم فيه الشركة فضلاً عن معرفة بقدر معقول بمجالات الاقتصاد والصحة العامة والبيئة والتشريعات العمالية.

٤. اقناع ادارة الشركة بأهمية التدقيق الاجتماعي: يجب ان يكون موقف الادارة ايجابيا اتجاه نتائج التدقيق الاجتماعي وتوصيات المدقق الاجتماعي وخاصة فيما يتعلق بالجوانب التي لم توليها الادارة اهتماما كافيا، وفي حال عدم إيمان الإدارة واقتناعها بالنشاط الاجتماعي، فان هذا التصرف ينعكس سلباً على الشركة.

ثالثاً. أهداف التدقيق الاجتماعي: هناك اهداف عدة للتدقيق الاجتماعي ومن اهمها: (حمدان وعبيد، ٢٠١١: ٩٥-٩٦)

١. التأكد من أن البيانات والمعلومات الواردة في قائمة الاداء الاجتماعي صحيحة ودقيقة مما يسمح بإبداء الراي عن مستوى الاداء الاجتماعي للشركة.

٢. التأكد من ملائمة الافصاح في القوائم المالية والتقارير الاجتماعية وكفاية القوائم والتقارير في التعبير عن مدى تنفيذ الشركة لمسؤوليتها الاجتماعية.

٣. اعداد تقرير شامل حول نتائج النشاط الاجتماعي يتضمن بيانات دقيقة يمكن الوثوق بها من قبل الاطراف المستفيدة في المجتمع.

٤. التحقق من مدى التزام الشركة بالقوانين والانظمة والمعايير والمواصفات المعتمدة ذات العلاقة بالنشاط الاجتماعي.

٥. فحص فاعلية البرامج الاجتماعية ونظام الرقابة لتلك البرامج.

٦. زيادة الاعتماد على القوائم والتقارير الاجتماعية وتشجيع الاهتمام بالانشطة ذات المضمون الاجتماعي لايجاد نظام متكامل مكون من الانشطة المالية والادارية والاجتماعية وامكانية تحديد مدى تقدم الوحدة في اداءها الاجتماعي وتنفيذ مسؤوليتها الاجتماعية.

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للرفاهية الاجتماعية

أولاً. مفهوم الرفاهية الاجتماعية: أن الشركات الى جانب اهتمامها بالمصالح المالية لاصحابها ينبغي عليها أن تعمل على الاهتمام بالجانب الاجتماعي بشكل عام من خلال المشاركة في الانشطة الخيرية ودعم أنشطة ثقافية وفنية التى تساهم في رفع ذوق المجتمع، حيث يعد موضوع الرفاهية الاجتماعية من الموضوعات المهمة التي تزايد الاهتمام بها في الآونة من قبل الباحثين ومتخذي القرار على حد سواء، خاصة وان موضوع الرفاهية الاجتماعية يرتبط مباشرة بإفراد المجتمع من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة لهم من توفير السكن الملائم وتوفير فرص العمل والاماكن الترفيهيه وغيرها، وتتباين درجة ونوع هذه الخدمات المقدمة لافراد المجتمع بحسب السياسات ذات الصلة بالرفاهية الاجتماعية لكل شركة في بلدان العالم المختلفة.

وهناك مفاهيم عدة لهذا المصطلح والذي يشير إلى مجموعة من الوظائف التي يلزم القانون السلطات الحكومية والشركات ان تقدم الخدمات الاجتماعية بما في ذلك خدمات خاصة لقطاعات معينة من السكان (الجبوري وخضير، ٢٠١٤: ١٨٣) وتلجأ الشركات احيانا الى تقديم هذه الخدمات بشكل طوعي وليس اجباري وذلك كمساهمة منها في تحسين الرفاهية الاجتماعية للمجتمع، والرفاهية هي تحقيق مستوى لائق للمجتمع في جميع وجوه حياته، وقد تطرقت الامم المتحدة في سنة ١٩٦٣ لمفهوم الرفاهية الاجتماعية وعرفتها بانها عبارة عن مجموعة من الانشطة والبرامج الموجهة اجتماعيا والهادفة الى تحسين مستوى الفرد والمجتمع. (شابون، ٢٠١٥: ٨٦)

وتعرف الرفاهية الاجتماعية ايضاً بانها عبارة عن السياسة العامة مكونة من المبادئ والخطط ومسارات العمل التي تتخذها الحكومة والشركات لغرض تحسين حياة المجتمع. (Blau and Abramovitz, 2003: 20)

ومما سبق يمكن ان تعرف الرفاهية الاجتماعية على انها عبارة عن سياسات تتبعها السلطات الحكومية والشركات لغرض تحسين المستوى المعيشي لمنتسبيها والمجتمع الذي يعمل في نطاقه وذلك من خلال مجموعة من الانشطة الاجتماعية.

ثانياً. معايير قياس الرفاهية الاجتماعية: هناك عدة معايير تم وضعها لغرض قياس الرفاهية الاجتماعية في المجتمع وتمت تسميتها بأسماء مخترعيها وهي على النحو التالي: (غيث، ٢٠١٦: ٤٣١)

١. معيار بيجو للرفاهية: بموجب هذا المعيار إن اشباع القصوى لحاجات أفراد من السلع والخدمات تعد معيار ومقياس للرفاهية الاقتصادية، ويتوقف ذلك على ثلاثة شروط ومحتاج لثلاث سياسات الأول هو التخصيص الأمثل للموارد الإنتاجية، اما الثاني فهو عدالة النظام والتوزيع العادل للدخول والذي يسمح بزيادة الاستهلاك وإشباع الحاجات الأساسية للأفراد والطبقات الأكثر احتياجا، أما الثالث والأخير فهواستقرار النظام من خلال تصحيح النشاط الاقتصادي بمنع التقلبات في الدخل والبطالة بمرور الزمن.

٢. معيار باريتو للرفاهية: ينص هذا المعيار على أن أي نشاط جديد يمثل مستوى مرتفع من الرفاهية مقارنة بنشاط سابق إذا كان سيحقق لصاحبه أو للمستفيد منه ظروفاً أفضل، ولكن بشرط عدم اضرار شخص آخر من المركز الجديد، وحسب هذا المعيار فإن الرفاهية معظمة إن لم نستطع أن نحسن وضع أحد إلا على حساب آخر.

٣. معيار هيكس وكالدور: قدم هيكس وكالدورمعيارا جديدا في الرفاهية، وفي كيفية تعظيمها عن طريق ما يطلق عليه مبدأ التعويض، وطبقاً لهذا المبدأ فإن أي حالة أو مركز اقتصادي سيكون أكثر فاعلية من مركز آخر، إذا كان من الممكن للمنتفعين من المركز الجديد تعويض المتضررين منه، وبهدف تجنب انخفاض مستوى الرفاهية.

ثالثاً. مؤشر الرفاهية الاجتماعية: من ضمن المؤشر العالمي للتقدم الاجتماعي (SPI-Index Progress Social) لسنة ٢٠١٦ الصادر عن منظمة ضرورة التقدم الاجتماعي (Imperative Progress Social) الذي يظهر مستوى الرفاهية للدول، ويحدد أفضلها للعيش متضمناً 133 دولة حول العالم، إلى أن مؤشر الرفاهية يعتمد على ثلاثة معايير أساسية هي: (محمود وآخرون، ٢٠١٨: ١٣)

المعيار الاول: الحاجات الانسانية الاساسية وهنا المقصود به توفر الحاجات الضرورية مثل الرعاية الصحية والصرف الصحي والسكن، حيث يتعلق بالشعور بالرفاهية لدى الافراد، ويؤخذ فيه بعين الاعتبار التعليم، الرعاية الصحفية، المعيشة، الوظيفة، الامان وحرية الخيار، وهذا المعيار يتضمن المؤشرات الاربع الآتية: التغذية والرعاية الصحية الاساسية، المياه والصرف الصحي، المأوى والسكن، السلامة الشخصية.

المعيار الثاني: أساسيات الرفاهية، وهذا يتعلق بالازدهار ومن أهم مقوماته التعليم والولوج إلى التكنولوجيا ومستوى توقعات الناس في حياتهم المهنية. حيث يتضمن الشعور بالرفاهية حيال المجتمع المحلي ويشمل سوق العمل المحلية، والثقة في الآخر والمجتمع المحلي، وهذا المعيار يتضمن المؤشرات الأربع الآتية: إتاحة الوصول للمعرفة الأساسية، إتاحة الوصول للمعلومات والاتصالات، الصحة والعافية، جودة البيئة.

المعيار الثالث: الفرصة، ويتعلق بالشعور حيال الحكومة. ويهتم بضمان حقوق الانسان والحريات الفردية ومدى التسامح في المجتمع. وهذا المعيار يتضمن المؤشرات الاربع الآتية: الحقوق الشخصية، الحرية الشخصية والاختيار، التسامح والاندماج، إمكانية الوصول إلى التعليم المتقدم.

المبحث الرابع: التدقيق الاجتماعي وفحص الانشطة الاجتماعية

أولاً. انواع الانشطة الاجتماعية: ان النظرة التقليدية او السائدة ترى ان للشركات مسؤولية تتمثل بلاستفادة من الموارد الاقتصادية بهدف تعظيم الارباح وتقديم المنتجات، الا انه و بسبب التغيرات الاقتصادية والبيئية بعد الحرب العالمية الثانية والاضرار البالغة التي لحقت بالبيئية كانت له اثر على ظهور دعوات بان تكون للشركة مسؤوليات جديدة مضافة الى جانب مسؤولياتها الاقتصادية والتي على المحاسبين معرفتها والتى تطلق عليها المسؤوليات غير الاقتصادية او المسؤوليات الاجتماعية والبيئية لتمكينهم من المحاسبة عليها لأنها ترمي الى التعرف على مساهمة الشركة في تحقيق رفاهية المجتمع (الموسوي، ٢٠١٧: ٦٠) وعندما تهدف الشركة الى المساهمة في تحقيق الرفاهية فعليها القيام بمجموعة من الانشطة قد تكون على النحو التالي: (عودة، ٢٠٠٨: ٥٢-٥٣)

١. انشطة خاصة بالانسجام مع المجتمع وتشمل:

أ. دور الشركة في تدعيم الانشطة التربوية والثقافية والصحية.

ب. محاولة تخفيف مشكلات الانتقال والمشاركة في بناء الطرق والجسور.

ج. المشاركة في بناء المجمعات السكنية.

٢. أنشطة خاصة بالقوى العاملة وتشمل:

أ. توفير فرص متساوية للعمل الى جانب الترقية للعاملين في الشركة.

ب. ضمان وجود برامج تدريبية للعاملين لزيادة مهاراتهم في العمل والمحافظة عليهم من الاصابات.

ج. تحسين بيئة وظروف العمل للمحافظة على صحة العاملين.

٣. أنشطة خاصة بالمساهمة البيئية وتشمل:

أ. الالتزام بالأنظمة المتعلقة بمسببات تلوث الهواء او المياه او الضوضاء.

ب. التخلص من النفايات بحيث يؤدي إلى تخفيف التلوث الى أدنى حد ممكن.

ج. التقليل في استخدام مصادر الطاقة والثروات الطبيعية والعمل على إيجاد مصادر بديلة جديدة.

٤. أنشطة خاصة بالمنتج او الخدمة وتشمل:

أ. تقديم المنتج او الخدمة بحيث يؤدي الى تقليل احتمالات اصابة العاملين او الجمهور للضرر.

ب. تنمية برامج ارشادية وإعلامية للتعرف على خصائص المنتج وطرق الاستخدام.

ج. توفير المعلومات المتعلقة بالمنتج مثل حدود ومخاطر الاستخدام وتأريخ انتهاء الصلاحية.

ثانياً. خطوات التدقيق الاجتماعي: وهنا يأتي دور المدقق الاجتماعي لفحص ما إذا كانت الشركة قد قامت باداء هذه الانشطة المحققة للرفاهية الاجتماعية ام لا الى جانب مستوى ادائها وذلك من خلال مجموعة من الخطوات وعلى النحو التالي:

أ. فحص ودراسة الخطط والسياسات الاجتماعية التي وضعتها الشركة ووفقاً لما ذكر في أعلاه ومدى توفر الإمكانات المادية والبشرية لتنفيذها، على سبيل المثال فيما يخص الانشطة الخاصة بالانسجام مع المجتمع ينبغي على المدقق التاكد هل ان الشركة لديها خطة لدعم الانشطة التربوية والثقافية الى جانب بناء المجمعات السكنية وغيرها من الانشطة.

ب. فحص ودراسة نظام الرقابة الخاص بالبرامج والانشطة الاجتماعية وذلك بهدف التحقق من ان الاجراءات المتبعة في تنفيذ هذه الانشطة تمت وفقا للاهداف والسياسات المرسومة لها، اى بمعنى هل ان هناك نظام رقابة على تنفيذ هذه الانشطة الاجتماعية ومدى فعالية هذه النظام.

ج. جمع المعلومات حول هذه الانشطة وتحليلها وكيفية القيام بها وهو يتم جمع هذه المعلومات من خلال ثلاث مصادر أساسية هي: المعلومات المكتوبة وذلك من خلال الاطلاع الدفاتر والسجلات، الزيارة الميدانية لتاكد من هذه الانشطة الاجتماعية، واخيرا مقابلة المسؤولين في الشركة، ومن ثم تحليل هذه البيانات.

د. اعداد التقرير الذي تنتهي عملية التدقيق الاجتماعي باعداده والذي يتضمن نتائج عملية التدقيق.

ومن الطبيعي ان تقديم هذه الانشطة من قبل الشركة يساهم في تحقيق الرفاهية الاجتماعية للمجتمع الذي تعمل الشركة في محيطه وهنا يتضح الدور الذي قامت به الشركة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية للمجتمع الذي يعمل في محيطته من عدمه. وفي حالة قيام المدقق الاجتماعي بهذه الخطوات بشكل مهنى يمكنه فحص هذه الانشطة الاجتماعية التى قام بها الشركة ومدى مساهمتها في تحقيق الرفاهية الاجتماعية.

المبحث الخامس: الجانب التطبيقي

لغرض جمع البيانات تم تنظيم استمارة استبانة وللتحقق من صدقها تم عرضها على مجموعة من الأكاديميين من أساتذة الجامعات وكما هو موضع في الملحق (١)، وتم اختيار عينة من الأكاديميين ومراقبي الحسابات والذين لديهم المام بموضوع التدقيق الاجتماعي وارسال الاستمارة الكترونيا إليهم، وبعد مدة زمنية تم استلام ردود من (52) مستجيب وبعد مراجعة الردود بلغ الصالح منها (44) إستمارة وبنسبة 85% تقريباً.

وبعد تفريغ محتويات الاستمارات المستردة تم معالجتها بالاعتماد على برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وكانت المعالجة على النحو التالي:

أولاً. التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة:

١. **الوظيفة الحالية:** ان نسبة الكبيرة من الاشخاص الذين قاموا بالإجابة على الاستمارة الالكترونية هم من الاكاديميين كما هو ظاهر في الجدول ادناه:

الجدول (١): توزيع عينة الدراسة بحسب التأهيل الوظيفي

المؤهل الوظيفي	التكرارات	النسبة المئوية
مراقب الحسابات	15	%34.09
أكاديمي	29	%65.91
المجموع	44	%100

من خلال الجدول يتضح ان نسبة (34.09%) من المستجبين هم من مراقبي الحسابات وبينما نسبة المستجيبين على الاستمارة من الأكاديميين بلغت (65.91%).

٢. **سنوات الخبرة:** ان التوزيع النسبي لسنوات الخبرة في المهنة يظهر ان الاشخاص التي تم توزيع الاستمارة عليهم لديهم خبرة أكثر من سنة واحدة وكما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (٢): توزيع عينة الدراسة بحسب سنوات الخدمة

مدة الخدمة	التكرارات	النسبة المئوية
1-5 سنة	5	%11.36
6-10 سنة	15	%34.09
11-15 سنة	7	%15.91
16 فأكثر	17	%38.64
المجموع	44	%100

من خلال الجدول اعلاه يتضح ان الاشخاص الذين لديهم خبرة 16 سنة فأكثر يمثلون الاغلبية.

٣. **المؤهل الأكاديمي:** بالنسبة للمؤهل الأكاديمي تم توزيع الاستمارة على حاملي شهادة ماجستير في المحاسبة وما فوق والسبب يرجع الى انهم لديهم خبرة ودراية بموضوع التدقيق وتم عرض نتائج في الجدول التالي:

الجدول (٣): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل الأكاديمي

المؤهل الأكاديمي	التكرارات	النسبة المئوية
المحاسبة القانونية	12	%27.27
ماجستير	21	%47.73
دكتوراه	11	%25.00
المجموع	44	%100

ثانياً. عرض النتائج واختبار الفرضيات: لغرض تحويل الاجابات الوصفية الى بيانات كمية يمكن اخضاعها للتحليل الاحصائي المطلوب لاختبار مدى صحة أو خطأ فروض الدراسة قام الباحث باستعمال مقياس ليكرت ذو المؤشرات الخمسة والذي يتدرج القياس فيها ما بين أوافق بشدة/ أوافق/محايد/أعارض/اعارض بشدة، وذلك باستخدام الأوزان المقابلة وهي 1/2/3/4/5 على التوالي، وذلك وتم عرض النتائج في الجداول التالية:

الجدول (٤): تحليل فقرات الاستبانة حول أهمية التدقيق الاجتماعي

المتغيرات	الاسئلة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية
X1	ان الهدف من التدقيق الاجتماعي هو فحص منظم للمضمون الاجتماعي للبرامج والأنشطة التي تقوم بها الشركات.	4.25	0.84	%85
X2	يسمح التدقيق الاجتماعي لممولي الشركة ومقرضيها وجمهورها الحكم على ما إذا كانت الشركة قد حققت قيمة مضافة من الناحية الاجتماعي.	4.00	0.72	%80

المتغيرات	الاسئلة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية
X3	يمكن للشركة من خلال التدقيق الاجتماعي تحسين أدائها الاجتماعي سنة بعد أخرى بطريقة ضمنية تشاركيه واضحة وقابلة للقياس.	3.61	1.33	%72
X4	يساعد التدقيق الاجتماعي اكتشاف اية اخطاء في تنفيذ البرامج الاجتماعي والعمل على اتخاذ الاجراءات التصحيحية.	4.30	0.81	%86
X5	يساهم التدقيق الاجتماعي في تحديد كل من التكاليف والمنافع الاجتماعية بدرجة كبيرة من الدقة.	3.80	1.23	%76
X6	يساعد التدقيق الاجتماعي الشركات على التزام بالقوانين والأنظمة والمعايير والمواصفات المعتمدة ذات العلاقة بالنشاط الاجتماعي.	3.75	0.84	%.75

يبين الجدول المذكور آنفا استجابات عينة الدراسة فيما يتعلق المتغير المستقل الا وهو التدقيق الاجتماعي، حيث فيما يخص السؤال الاول بلغ الوسط الحسابي (4.25) وهو اعلى من الوسط الفرضي (3) وهذا يشير الى وجود اتفاق كبير بين افراد العينة الى ان الهدف من التدقيق الاجتماعي هو فحص منظم للمضمون الاجتماعي للبرامج والانشطة التي تقوم بها الشركات والذي يؤيد هذا الكلام هو ان الاهمية النسبية بلغت (85%) اي بمعنى أخر ان هذه النسبة من المستجيبين يؤيدون ذلك في حين بلغ الانحراف المعياري (0.84)، اما فيما يخص السؤال الثاني فقد بلغ المتوسط الحسابي (4.00) في حين بلغت الاهمية النسبية (80%) وهذا يدل على ان المستجيبين يرون انه و من خلال التدقيق الاجتماعي يمكن لممولي الشركة و مقرضيها وجمهورها الحكم على القيمة الاجتماعية المضافة التي حققتها الشركة وفي الوقت نفسه بلغ الانحراف المعياري (0.72)، اما بالنسبة للسؤال الثالث فقد بلغ المتوسط الحسابي (3.61) وهو اعلى من الوسط الفرضي بقليل وهذا يشير الى وجود نوعا من الاتفاق بين افراد العينة على انه يمكن للشركة من خلال التدقيق الاجتماعي تحسين أدائها الاجتماعي سنة بعد أخرى والذي يؤيد ذلك ان الاهمية النسبية لهذا السؤال بلغت (72%) اي ان المستجيبين يؤيدون ذلك في حين بلغ الانحراف المعياري (1.33)، وفيما يخص السؤال الرابع فقد كان الوسط الحسابي (3.75) وهو ايضا اكثر من الوسط الفرضي وهذا يدل على وجود نوعا من الاتفاق بين المستجيبين في ان التدقيق الاجتماعي يساعد على اكتشاف الاخطاء الموجودة في تنفيذ البرامج الاجتماعي والذي يؤيد ذلك ان الاهمية النسبية بلغ (86%) في حين بلغ الانحراف المعياري (0.81)، اما بالنسبة لسؤال الخامس فقد بلغ المتوسط الحسابي (3.80) في حين بلغت الاهمية النسبية (76%) وهذا يعني ان المستجيبين يرون ان التدقيق الاجتماعي يساهم في تحديد كل من التكاليف والمنافع الاجتماعية في حين بلغ الانحراف المعياري (1.23)، وفيما يخص السؤال الاخير فقد بلغ الوسط الحسابي (3.75) وهذا اكثر بقليل من الوسط الفرضي (3) وهذا يشير الى ان هناك نوعا ما من الاتفاق بين المستجيبين على ان التدقيق الاجتماعي يساعد الشركات على التزام بالقوانين والأنظمة والمعايير والمواصفات المعتمدة ذات

العلاقة بالنشاط الاجتماعي والذي يؤيد ذلك ان الاهمية النسبية بلغ (75%) في حين بلغ الانحرف المعياري (0.84).

اختبار الفرضية الفرعية الاولى:

الجدول (٥): اختبار (One-Sample Test) لمحور اهمية التدقيق الاجتماعي

Test value = 3						
المحور	T	df	Sig. (2-taxiled)	Mean Difference	Confidence %95 Interval the Difference	
					Lower	Upper
اهمية التدقيق الاجتماعي	8.202	44	0.000	0.496	0.37	0.62

لقبول او رفض الفرضية تم الاعتماد على اختبار T حيث يوضح الجدول (٥) قيمة T المحتسبة البالغة (8.202) وهي أكبر من قيمة T الجدولية البالغة (1.645) وعليه ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة والمتمثلة بأهمية للتدقيق الاجتماعي والذي يؤيد ذلك ايضاً ان الدلالة الإحصائية هي (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) والمرتبطة بمستوى اختبار (T).

وفيما يتعلق بالاستجابة لمدى مساهمة الانشطة الاجتماعية في تحقيق الرفاهية الاجتماعية فقد تم ادراج النتائج في الجدول (٦) وكما هو موضح أدناه:

الجدول (٦): تحليل فقرات الاستبانة حول مساهمة الانشطة الاجتماعية في تحقيق الرفاهية للمجتمع

المتغيرات	الاسئلة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية
X1	هناك انواع عدة من الانشطة الاجتماعية التي تقوم بها الشركات.	3.95	0.68	%79
X2	ان القيام بالانشطة الاجتماعية من قبل الشركة له دور في كسب ولاء العاملين والمجتمع.	4.00	0.71	%80
X3	ان الانشطة الاجتماعية تساهم في الاطمئنان النفسي للعاملين والمجتمع التي تعمل الشركة في محيطته.	3.50	1.52	%70
X4	ان الانشطة الاجتماعية تساهم في توفير العيش الرغيد للمجتمع.	4.30	0.85	%86
X5	الرفاهية الاجتماعية يرتبط مباشرة بإفراد المجتمع عن طريق تقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة لهم من توفير السكن الملائم وتوفير فرص العمل الاماكن الترفيهية وغيرها.	3.84	1.03	%77
X6	ان القيام بالانشطة الاجتماعية تساهم في تحقيق الرفاهية الاجتماعية.	4.75	0.75	%95

يشير الجدول السابق الى استجابة عينة الدراسة فيما يتعلق بمدى مساهمة الانشطة الاجتماعية في تحقيق الرفاهية الاجتماعية، حيث فيما يخص السؤال الاول بلغ الوسط الحسابي (3.95) وهو اعلى بقليل من الوسط الفرضي والي يبلغ (3) وهذا يشير الى وجود اتفاق بين افراد العينة الى ان هناك انوع عدة للأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها الشركات و الذي يؤيد هذا الكلام هو ان الاهمية النسبية بلغت (79%) اي بمعنى ان هذه النسبة من المستجيبين يؤيدون ذلك في حين بلغ الانحراف المعياري (0.68)، اما فيما يخص السؤال الثاني فقد بلغت المتوسط الحسابي (4.00) في حين بلغت الاهمية النسبية (80%) وهذا يدل على ان هذه النسبة من المستجيبين يرون ان القيام بالأنشطة الاجتماعية من قبل الشركة له دور في كسب ولاء العاملين والمجتمع وفي الوقت نفسه بلغ الانحراف المعياري (0.71)، اما بالنسبة للسؤال الثالث فقد بلغ المتوسط الحسابي (3.50) وهو اعلى من الوسط الفرضي بقليل وهذا يشير الى وجود نوعا من الاتفاق بين افراد العينة على ان الانشطة الاجتماعية تساهم في الاطمئنان النفسي للعاملين والمجتمع التي تعمل الشركة في محيطته والذي يؤيد ذلك ان الاهمية النسبية لهذا السؤال بلغت (70%) اي ان المستجيبين يؤيدون ذلك في حين بلغ الانحراف المعياري (1.52)، وفيما يخص السؤال الرابع فقد كان الوسط الحسابي (4.30) وهو ايضا اكثر بكثير من الوسط الفرضي وهذا يدل على ان هناك اجماع بين المستجيبين في ان الانشطة الاجتماعية تساهم في توفير العيش الرغيد للمجتمع والذي يؤيد ذلك ان الاهمية النسبية بلغت (86%) في حين بلغ الانحراف المعياري (0.85)، اما بالنسبة لسؤال الخامس فقد بلغ المتوسط الحسابي (3.84) في حين بلغت الاهمية النسبية (77%) وهذا يعني ان هذه النسبة من المستجيبين يرون ان الرفاهية الاجتماعية يرتبط مباشرة بإفراد المجتمع عن طريق تقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة لهم من توفير السكن الملائم و توفير فرص العمل الاماكن الترفيهية وغيرها في حين بلغ الانحراف المعياري (1.03)، وفيما يخص السؤال الاخير فقد بلغ الوسط الحسابي (4.75) وهذا اكثر من الوسط الفرضي (٣) وهذا يشير الى ان هناك الاتفاق بين المستجيبين على ان القيام بالأنشطة الاجتماعية تساهم في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والذي يؤيد ذلك ان الاهمية النسبية بلغت (95%) في حين بلغ الانحراف المعياري (0.75).

اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

الجدول (٧): اختبار (One-Sample Test) لمحور مساهمة الانشطة الاجتماعية في تحقيق الرفاهية للمجتمع

Test value = 3						
المحور	T	df	Sig. (2-taxiled)	Mean Difference	Confidence %95 Interval the Difference	
					Lower	upper
مساهمة الانشطة الاجتماعية في تحقيق الرفاهية للمجتمع	14.752	44	0.000	0.93939	0.8110	1.0678

من الجدول (٧) يتضح ان قيمة T المحتسبة البالغة (14.752) وهي أكبر من قيمة T الجدولية البالغة (1.645) وعليه ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة وهي ان الانشطة

الاجتماعية تساهم في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والذي يؤيد ذلك ان الدلالة الإحصائية هي (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) والمرتبطة بمستوى اختبار (T).

أما استجابات العينة المبحوثة فيما يتعلق بمساهمة التدقيق الاجتماعي في فحص الانشطة الداعمة للرفاهية الاجتماعية فقد تم ادراج النتائج التي توصل اليها الباحث في الجدول (٨) وكما هو موضح أدناه.

الجدول (٨): تحليل فقرات الاستبانة حول مساهمة التدقيق الاجتماعي في فحص الانشطة الداعمة للرفاهية الاجتماعية

المتغيرات	الاسئلة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية
X1	التدقيق الاجتماعي تساهم في فحص مدى قيام الشركات بتوفير فرص العمل للمجتمع الذي تعمل داخل نطاقه الجغرافي والتى تنعكس بدوره في تحقيق الرفاهية الاجتماعية.	3.66	0.81	73%
X2	تساهم التدقيق الاجتماعي في فحص مدى قيام الشركات المحافظة على الموارد الطبيعية واستخدام تقنيات كفؤة في تخفيف استخدام الموارد الطبيعية الغير قابلة للتجديد.	3.95	0.68	79%
X3	تساعد التدقيق الاجتماعي الشركات بتحسين بيئة العمل للحفاظ على صحة وسلامة العاملين لديها.	3.84	1.33	77%
X4	من خلال التدقيق الاجتماعي يمكن معرفة مدى قيام الشركات بتخصيص رواتب واجور لعمالها وموظفيها بحيث يوفر لهم حياة كريمة.	4.04	0.75	81%
X5	ان القيام بالتدقيق الاجتماعي تساعد في التعرف على مدى قيام الشركات بتامين حياة العمال بعد انتهاء فترة خدماتهم.	4.00	0.84	80%
X6	تساهم التدقيق الاجتماعي في معرفة مدى قيام الشركة في في المحافظة على البيئة وتحسينها مما يؤدي الى تحقيق الرفاهية الاجتماعية.	3.95	0.68	79%
X7	. من خلال التدقيق الاجتماعي يتضح مدى قيام الشركات بتوفير الدور السكنية والمدارس والمستشفيات للعامليين والمجتمع التي تعمل في محيطته مما يساهم في تحقيق الرفاهية الاجتماعية.	4.50	0.51	90%
X8	ان التدقيق الاجتماعي له دور في اكتشاف مدى قيام الشركة بالانشطة الاجتماعية المحققة للرفاهية الاجتماعية من عدمه.	4.20	0.81	84%

ومن الجدول السابق يتضح،إن الوسط الحسابي للسؤال الاول بلغ (3.66) وهو اعلى من الوسط الفرضي (3) وهذا يشير الى وجود اتفاق الى حد ما بين افراد العينة الى ان التدقيق الاجتماعي تساهم في فحص مدى قيام الشركات بتوفير فرص العمل للمجتمع الذي تعمل داخل نطاقه الجغرافي والتي تنعكس بدوره في تحقيق الرفاهية الاجتماعية، والذي يؤيد هذا الكلام هو ان الاهمية النسبية بلغت (73%) اي بمعنى ان هذه النسبة من المستجيبين يؤيدون ذلك في حين بلغ الانحراف المعياري (0.81)، اما فيما يخص السؤال الثاني فقد بلغ المتوسط الحسابي (0.81) في حين بلغت الاهمية النسبية (79%) وهذا يدل على ان هذه النسبة من المستجيبين يرون ان التدقيق الاجتماعي تساهم في فحص مدى قيام الشركات المحافظة على الموارد الطبيعية وفي الوقت نفسه بلغ الانحراف المعياري (0.68)، اما بالنسبة للسؤال الثالث فقد بلغ المتوسط الحسابي (3.84) وهو اعلى من الوسط الفرضي بقليل وهذا يشير الى وجود نوعا من الاتفاق بين افراد العينة على ان التدقيق الاجتماعي له دور في تحسين بيئة العمل للحفاظ على صحة وسلامة العاملين لديها والذي يؤيد ذلك ان الاهمية النسبية لهذا السؤال بلغ (77%) اي ان هذه النسبة من المستجيبين يؤيدون ذلك في حين بلغ الانحراف المعياري (1.33)، وفيما يخص السؤال الرابع فقد كان الوسط الحسابي (4.04) وهو ايضا اكثر من الوسط الفرضي وهذا يدل على ان هناك اجماع بين المستجيبين في ان من خلال التدقيق الاجتماعي يمكن معرفة مدى قيام الشركات بتخصيص رواتب واجور لعمالها وموظفيها بحيث يوفر لهم حياة كريمة والذي يؤيد ذلك ان الاهمية النسبية بلغت (81%) في حين بلغ الانحراف المعياري (0.75)، اما بالنسبة لسؤال الخامس فقد بلغ المتوسط الحسابي (4.00) في حين بلغت الاهمية النسبية (80%) وهذا يعني ان هذه النسبة من المستجيبين يرون ان القيام بالتدقيق الاجتماعي يساعد في التعرف على مدى قيام الشركات بتامين حياة العمال بعد انتهاء فترة خدماتهم في حين بلغ الانحراف المعياري (0.84)، اما فيما يخص السؤال السادس فقد بلغ المتوسط الحسابي (3.95) في حين بلغت الاهمية النسبية (79%) وهذا يدل على ان هذه النسبة من المستجيبين يرون ان التدقيق الاجتماعي يساهم في معرفة مدى قيام الشركة في المحافظة على البيئة وتحسينها مما يؤدي الى تحقيق الرفاهية الاجتماعية وفي الوقت نفسه بلغ الانحراف المعياري (0.68)، اما بالنسبة لسؤال السابع بلغ الوسط الحسابي (4.00) وهو اعلى من الوسط الفرضي (3) وهذا يشير الى وجود اتفاق بين افراد العينة في انه من خلال التدقيق الاجتماعي يتضح مدى قيام الشركات بتوفير الدور السكنية والمدارس والمستشفيات للعامليين والمجتمع التي تعمل في محيطته مما يساهم في تحقيق الرفاهية الاجتماعية، والذي يؤيد هذا الكلام هو ان الاهمية النسبية بلغت (90%) في حين بلغ الانحراف المعياري (0.51)، وفيما يخص السؤال الاخير فقد بلغ الوسط الحسابي (4.20) وهذا اكثر من الوسط الفرضي (3) وهذا يشير الى ان هناك اتفاق بين المستجيبين على ان التدقيق الاجتماعي له دور في اكتشاف مدى قيام الشركة بالأنشطة الاجتماعية المحققة للرفاهية الاجتماعية من عدمه والذي يؤيد ذلك ان الاهمية النسبية بلغت (84%) في حين بلغ الانحراف المعياري (0.81).

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

الجدول (٩): اختبار (One-Sample Test) لمحور مساهمة التدقيق الاجتماعي في فحص الانشطة الداعمة للرفاهية الاجتماعية

Test value = 3						
المحور	T	df	Sig. (2-taxiled)	Mean Difference	Confidence %95 Interval the Difference	
					Lower	upper
مساهمة التدقيق الاجتماعي في فحص الانشطة الداعمة للرفاهية الاجتماعية	22.306	44	0.000	0.92045	0.8372	1.0037

يوضح الجدول (٩) قيمة T المحتسبة البالغة (22.306) وهي أكبر من قيمة T الجدولية البالغة (1.645) وعليه ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة وهي ان التدقيق الاجتماعي يسهم في فحص الانشطة الداعمة للرفاهية الاجتماعية والذي يؤيد ذلك ان الدلالة الإحصائية هي (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) والمرتبطة بمستوى اختبار (T).

المبحث السادس: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات: من خلال ما سبق يتضح أن الدراسة توصلت الى مجموعة من الاستنتاجات وكما يلي:

١. التدقيق الاجتماعي عبارة عن عملية فحص الانشطة الاجتماعية التى تقوم بها الشركات بهدف التوصل الى مدى مساهمة هذه الانشطة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية للمجتمع الذي تعمل الشركة فيه.

٢. يتمثل هدف التدقيق الاجتماعي في إعطاء شهادة بصحة وسلامة القوائم والمعلومات التي تقدمها الشركات وإبداء رأي موضوعي حولها.

٣. الشركات الى جانب رعايتها لمصالح اصحابها ينبغي ان تعمل على ترقية الرفاه الاجتماعي بشكل عام من خلال المساهمة في الانشطة الخيرية ثقافية وفنية تساهم في رفع ذوق المجتمع.

٤. ان الانشطة الاجتماعية التي تقوم بها الشركات تساهم في تحقيق الرفاهية الاجتماعية.

٥. ان للتدقيق الاجتماعي دور في فحص الانشطة الاجتماعية التى تقوم بها الشركات والتي تساهم في تحقيق الرفاهية الاجتماعية.

ثانياً. التوصيات: بالاعتماد على الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

١. زيادة الوعي لدى الشركات باهمية التدقيق الاجتماعي لما له من نفع يعود على الجميع سواء داخل الشركة او خارجها وذلك بسبب امكانية الاعتماد عليها في فحص الانشطة الاجتماعية الداعمة لتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

٢. ضرورة اعداد تقارير الاداء الاجتماعي وبشكل منفصل عن القوائم المالية تتضمن جميع مساهمات الاجتماعية للشركات تجاه العاملين لديها وتجاه المجتمع سواء كانت مساهمات وصفية او كمية.

٣. ضرورة الاعتراف بهذا النوع من التدقيق من جانب السلطات التشريعية ووضعه في إطار قانوني ملزم.
٤. قيام المنظمات المهنية بتبني اصدار معايير خاصة بالتدقيق الاجتماعي محدداً فيها اهداف التدقيق وكيفية تنفيذ اجراءات التدقيق الى جانب اعداد تقرير عنه، بحيث تصلح ان تكون مرجعاً عند تدقيق الاداء الاجتماعي.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

١. الجبوري، مهدي سهر وخضير، سعدون رشيد، ٢٠١٤، قياس وتحليل العلاقة بين الرفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادي في العراق، مجلة الادارة والاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد ٣، العدد ١١.
٢. الحايك، أحمد فيصل خالد وتوفيق، عمر اقبال وبشايرة، محمد محمود، ٢٠١٥، التدقيق الاجتماعي الداخلي مجالاته ومحددات تطبيقه من قبل المدققين الداخليين دراسة تحليلية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد ٢٣، العدد ١.
٣. الرفاعي، خليل محمود والخطيب، خالد راغب، ٢٠١٢، قياس مدى تطبيق المدققين الأردنيين لمفهوم التدقيق الاجتماعي كجزء من عملية التدقيق الشاملة، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث المجلد ٢، العدد ٢٧.
٤. الموسوي، علاء حسن يوسف، ٢٠١٧، العلاقة بين المسؤولية البيئية والابعاد المحاسبية للرفاهية الاجتماعية وأثرها على تعظيم قيمة المنشأة، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية.
٥. حمدان، خولة حسين وعبيد، جبار ياسر، ٢٠١١، دور المدقق الخارجي في التدقيق الاجتماعي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١، العدد ٤.
٦. سكاك، مراد، ٢٠١١، تدقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات دراسة ميدانية لبعض مؤسسات ولاية سطيف، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد ١١، الجزائر.
٧. شابون، أبو بكر مفتاح، ٢٠١٥، محاسبة المسؤولية الاجتماعية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية-دراسة تطبيقية لمعرفة مدى إدراك واهتمام الشركة الليبية للحديد والصلب بمدينة مصراته لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية، مجلة جامعة سبها للعلوم البحتة والتطبيقية، المجلد ١٤، العدد ١.
٨. شراد، صابر وصحراوي، فارس، ٢٠٢٠، متطلبات تبني التدقيق الاجتماعي بمنظمات الاعمال، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد ٤، العدد ١.
٩. عودة، اياد محمد، ٢٠٠٨، قياس التكاليف الاجتماعية ومدى مساهمتها بتحقيق الرفاهية الاجتماعية دراسة ميدانية تطبيقية على فنادق ذات فئات خمس نجوم في الاردن، رسالة ماجستير، كلية العلوم المالية والادارية، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا.
١٠. غيث، مجدي علي محمد، ٢٠١٦، أثر الدوافع العقدية والأخلاقية في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي، المجلة الاردنية في الدراسات الاسلامية، المجلد ١٢، العدد ١.
١١. محمود، صدام محمد وحسين، على ابراهيم وحسون، ليث نعمان، ٢٠١٨، أهمية الافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وانعكاسه في بيان دور المنشآت في تحقيق الرفاهية

الاجتماعية دراسة استطلاعيةلآراء عدد من المحللين الماليين في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد ٢، العدد ٤٢.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Blau, Joel and Abramovitz, Mime, 2003, THE DYNAMICS of Social Welfare Policy, Published by Oxford University Press, Inc, New York, USA.
2. Gao, Simon S and Zhang, Jane J., 2006, Stakeholder engagement, social auditing and corporate sustainability, Business Process Management Journal, Emerald Group Publishing Limited, Vol. 12 No. 6. UK.

الملحق (١): أسماء السادة المحكمين لاستمارة الاستبيان

١	د.نسيم يوسف حنا	استاذ مساعد	جامعة صلاح/كلية الادارة والاقتصاد
٢	أ.م.رفز محمد صالح	استاذ مساعد	الجامعة التقنية/المعهد التقني اربيل
٣	أ.م جرجيس مصطفى خضر	استاذ مساعد	جامعة صلاح/كلية الادارة والاقتصاد